دراسات عالمية



القفزة الكبرى إلى الوراء!
تكاليف أزمة الصين البيئية

إليزابيث إكونومي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 75

القفزة الكبرى إلى الوراء!
تكاليف أزمة الصين البيئية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

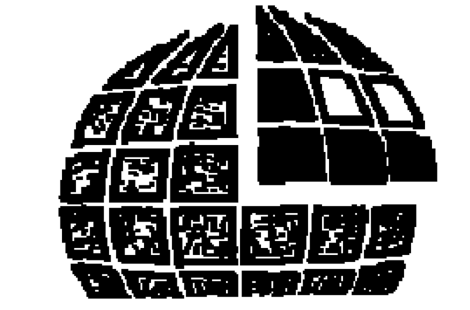
دراســات عـالميــة

القفزة الكبرى إلى الوراء!
تكاليف أزمة الصين البيئية

إليزابيث إكونومي

العدد 75

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Great Leap Backward? The Costs of China's Environmental Crisis," by Elizabeth C. Economy and published by *Foreign Affairs* vol. 86, no. 5 (September/October 2007). The ECCSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-1211

ISBN 978-9948-00-975-7

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

مقدمة

إن مشكلات الصين "البيئية" في تزايد مستمر؛ فتلوث المياه وشحها يثقلان كاهل الاقتصاد، ويشكل ارتفاع مستويات تلوث الهواء خطراً على صحة الملايين من الصينيين، بينما يتحول جزء كبير من الأرض إلى صحارى. وقد أصبحت الصين تتصدر دول العالم، من حيث تلوث الماء وتلوث الهواء وتدهور الأرض، وغدت مسبباً رئيسياً في بعض أكثر مشكلات العالم البيئية إلحاحاً؛ كالتجارة غير القانونية في الأخشاب، وتلوث الحياة البحرية، وتغير المناخ. ومع تنامي مشكلات التلوث في الصين، تتنامى كذلك المخاطر على: اقتصادها، وصحتها العامة، واستقرارها الاجتماعي، وسمعتها الدولية، وهذا هو ما حذر منه بان يو Pan Yue، نائب الوزير المسؤول عن إدارة حماية البيئة في الصين SEPA، عام 2005 بقوله: «ستنتهي المعجزة [الاقتصادية] قريباً؛ إذ لم تعد البيئة قادرة على مجاراتها».

وقد زاد قادة الصين وتيرة حملاتهم الإعلامية مع دورة الألعاب الأولمبية لعام 2008، من خلال وضع أهداف بيئية طامحة، والإعلان عن زيادة الاستثمارات في المجالات البيئية، وحثّ رجال الأعمال البارزين والمسؤولين المحليين على تسوية أوضاعهم. ويبدو أن دول العالم الأخرى أصبحت تسلِّم بأن بكين بدأت تنتهج مساراً جديداً؛ ومع إعلان الصين فتح أبوابها للأعمال الصديقة للبيئة، لم يعد السؤال الماثل في أذهان المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان يتعلق بجدارة الاستثمار فيها، وإنما بحجم هذا الاستثمار.

ومما يؤسف له أن الجزء الأكبر من هذه الحماسة نابع من انتشار الاعتقاد الخاطئ بأن ما تقرره بكين يُنفَّذ؛ ذلك أن الحكومة المركزية تضع أجندة البلاد ولكنها لا تملك السيطرة على جميع جوانب تنفيذها. وبالفعل، فإن المسؤولين المحليين قلما يعبأون بالتوجيهات التي أصدرتها بكين في مجال البيئة، ويفضلون – بدلاً من ذلك – تكريس طاقاتهم ومواردهم

على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي. والحقيقة هي أن إحداث تغيير جذري في وضع الصين البيئي سيتطلب ما هو أصعب بكثير من مجرد وضع الأهداف وإنفاق الأموال؛ فهو سيتطلب إجراء إصلاحات جذرية على المستويين: السياسي والاقتصادي.

ويتعين على قادة الصين - أولاً وقبل كل شيء - مساعدة المسؤولين المحليين وأصحاب المصانع على اتخاذ القرارات الصحيحة، إزاء ما يتعلق بالبيئة من خلال منحهم الحوافز المناسبة، كما أن عليهم في الوقت ذاته، أن يخففوا القيود السياسية المفروضة على المحاكم، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام؛ لتتمكن من أن تصبح جهات مستقلة تسهر على إنفاذ قوانين حماية البيئة. وعلى المجتمع الدولي - هو أيضاً - أن يركز بدرجة كبرى على دعم عملية الإصلاح، وبدرجة أقل على نقل التقنية المتقدمة، وتطوير المشروعات الإرشادية. إن هذا سيعني العمل يداً بيد مع المسؤولين المحليين، وأصحاب المصانع، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، وجعل المنظمات غير الحكومية الدولية تشترك في وضع السياسات المتعلقة بالتعليم والتنفيذ، وإقناع الشركات المتعددة الجنسيات على استخدام تأثيرها الاقتصادي لضمان أن يعتمد شركاؤها الصينيون الممارسات البيئية المثلى.

ومن دون فهم واضح كهذا لا لرغبات الصين فحسب، وإنما لاحتياجاتها أيضاً، فسيظل سجل الصين البيئي من بين الأسوأ في العالم، وهو ما سيدفع ثمنه الشعب الصيني وشعوب العالم الأخرى معاً.

خطايا الانبعاث

تحولت التنمية السريعة التي حققتها الصين، وهي التي كثيراً ما يشار إليها على أنها معجزة اقتصادية، إلى كارثة بيئية. فبينما يتطلب النمو القياسي بالضرورة استهلاكاً واسع النطاق للموارد، نجد أن استخدام الطاقة في الصين اتسم - بصورة خاصة - بانعدام النظافة والكفاءة؛ وهذا كانت له أسوأ العواقب على الهواء والأرض والماء.

إن الفحم الذي يرتكز عليه نمو الصين الاقتصادي - على سبيل المثال - سيؤدي في الوقت ذاته إلى خنق شعبها. ويمثل الفحم قرابة 70٪ من احتياجات الصين من الطاقة. فقد بلغ استهلاك الصين من الفحم عام 2006، حوالي 2.4 مليار طن؛ أي أكثر من مجموع استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة. وبينما توقعت الصين عام 2000، أن يتضاعف استهلاكها من الفحم بحلول عام 2020، فإننا نجد في الحقيقة أنه ربما يكون ذلك المعدل قد تم تحقيقه في نهاية عام 2007. ويعد الاستهلاك في الصين شديد الارتفاع، وهو ما يعود - في جزء منه - إلى عدم كفاءته. وكما جاء في تصريح لأحد المسؤولين الصينيين لمجلة دير شبيجل *Der Spiegel* أوائل عام 2006: «من أجل إنتاج سلع بقيمة 10 آلاف دولار أمريكي؛ فإننا نحتاج إلى سبعة أضعاف الموارد التي تستخدمها اليابان، وما يقارب ستة أضعاف تلك التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وقرابة ثلاثة أضعاف تلك التي تستخدمها الهند، وهو الأمر المحرج حقاً».

وكذلك، فإن هذا الاعتماد على الفحم يؤدي إلى تدهور البيئة في الصين؛ إذ تضم البلاد ست عشرة مدينة من بين المدن العشرين الأكثر تلوثاً في العالم، وتقع أربع من بين أسوأها حالاً في مقاطعة شانزي Shanxi، الغنية بالفحم والواقعة في الشمال الشرقي من البلاد. ويسبب استخدام الفحم نسبة 90٪ من انبعاثات الصين من ثاني أكسيد الكبريت، ونسبة 50٪ من انبعاثاتها من الجسيمات. وتسبب الجسيمات مشكلات تنفسية بين السكان، بينما تسقط الأمطار الحمضية التي تسببها الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكبريت، على ربع أراضي الصين، وثلث أراضيها الزراعية؛ وهذا يؤدي إلى تناقص الإنتاج الزراعي وتآكل المباني.

لكن قد يصبح الفحم قريباً، أقل مشكلات تلوث الهواء في الصين؛ ذلك أن النمو الكبير الذي يشهده قطاع المواصلات يشكل تحدياً متنامياً لنوعية الهواء في هذا البلد؛ فالمقاولون الصينيون يشيدون أكثر من 52700 ميل من الطرق السريعة الجديدة في أنحاء البلاد، وينزل إلى الطرق قرابة 14 ألف سيارة جديدة يومياً. ومن المتوقع أن يصل عدد السيارات في الصين، بحلول عام 2020، إلى 130 مليون سيارة، وأن يزيد هذا العدد بحلول عام 2050، أو حتى عام 2040، على ما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأت بكين بالفعل تدفع ثمناً باهظاً لقاء ذلك؛ ففي مسح أجري عام 2006، رأى الصينيون المشمولون في المسح أن مدينة بكين تحتل المركز الخامس عشر من بين المدن الصالحة للعيش، بعد أن كانت في المركز الرابع عام 2005، وهو انخفاض يُعزى في كثير من جوانبه، إلى زيادة الاختناقات المرورية والتلوث، كما بلغت الآن مستويات الجسيمات العالقة بالهواء في بكين ستة أضعاف ما هي عليه في مدينة نيويورك.

وستؤدي خطط الصين الواسعة النطاق في مجال بناء المراكز الحضرية إلى تفاقم الوضع؛ إذ يخطط قادة الصين لنقل 400 مليون نسمة؛ أي ما يزيد على المجموع الكلي لسكان الولايات المتحدة، إلى مراكز حضرية جديدة ما بين عامي 2000 و2030. وسيقومون في تلك الأثناء، بتشييد نصف المباني المتوقع بناؤها في العالم أجمع، خلال الفترة ذاتها، وهو أمر مثير للقلق، وخصوصاً أن المباني في الصين ليست متميزة بكفاءة الطاقة، بل إن كفاءتها تقل عن مثيلاتها في ألمانيا مرتين ونصفاً تقريباً. وفضلاً عن ذلك، فإن الصينيين الذين انتقلوا إلى المدن حديثاً، والذين يستخدمون المكيفات وأجهزة التلفاز والثلاجات، يستهلكون قدراً من الطاقة يزيد على ما يستخدمه نظراؤهم من سكان الأرياف بواقع ثلاثة أضعاف ونصف تقريباً. وبالرغم من أن الصين هي إحدى كبرى الدول المنتجة للخلايا الشمسية، وللمصابيح الفلورية المدمجة، والنوافذ التي تتميز بكفاءة الطاقة، فإن إنتاجها يُخصص للتصدير أساساً، وإن الازدهار العمراني سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات استهلاك الطاقة والتلوث، من دون الاحتفاظ بنسبة كبرى من تلك السلع الموفِّرة للطاقة في الداخل.

وقد عانت الأرض في الصين هي ذاتها التنمية الجامحة والإهمال البيئي؛ فقد أدت إزالة الغابات، وإرهاق المراعي، والحرث المفرط في الأراضي الزراعية إلى تدهور الجزء الأكبر من الشمال والشمال الغربي للصين، وتراجعت مساحة الغابات والمزارع لصالح الصناعة والمدن الممتدة على مدار نصف القرن الماضي؛ وهذا أدى إلى: تناقص إنتاجية المحاصيل، والإضرار بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ المحلي. وأخذت صحراء جوبي التي تغطي جزءاً كبيراً من غرب الصين وشمالها تنتشر بمعدل 1900 ميل مربع سنوياً، بينما يشير بعض التقارير إلى أنه بالرغم من الجهود الدائبة التي تبذلها بكين في مجال إعادة التشجير، فقد

أصبحت الصحراء تغطي ربع المساحة الكلية للبلاد. وبحسب تقديرات إدارة الغابات في الصين، فقد بلغ عدد المتضررين من التصحر نحو 400 مليون مواطن؛ إذ تحول عشرات الملايين منهم إلى لاجئين بيئيين، يبحثون عن مساكن ووظائف جديدة، وأصبح الجزء الأكبر من التربة الصالحة للزراعة في الصين ملوثاً؛ وهو الأمر الذي يثير المخاوف بشأن سلامة الغذاء. ويُعتقد أن نسبة 10٪ من أراضي الصين الزراعية ملوثة، كما تصل كمية الحبوب الملوثة بالمعادن الثقيلة الممتصة من التربة إلى 12 مليون طن سنوياً.

مخاطر المياه

تبدو مشكلة أخرى ممثلة بفرص الحصول على المياه النظيفة؛ فعلى الرغم من أن الصين تعد رابع كبرى دول العالم (بعد البرازيل وروسيا وكندا)، من حيث المياه العذبة، فإن تزايد الطلب والاستخدام المفرط وانعدام الكفاءة والتلوث والتوزيع غير المتكافئ أمور أدت إلى أن يحصل ثلثا مدن الصين - البالغ عددها حوالي 660 مدينة - على أقل من حاجتها إلى المياه، وإلى أن تعاني 110 مدن منها نقصاً شديداً في المياه. واستناداً إلى ما قاله ما جون Ma Jun وهو أحد الخبراء الصينيين البارزين في مجال المياه، فإن مدناً عدةً بجوار بكين وتيانجين - في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد - يمكن أن تعاني نفاد المياه، خلال مدة تتراوح ما بين خمس سنوات وسبع.

ويكمن جزء من المشكلة بطبيعة الحال، في تزايد الطلب، بينما يكمن جزء آخر في ضخامة الفاقد. أما القطاع الزراعي فيستهلك لأغراض الري أساساً، نسبة 66٪ من استهلاك الصين من المياه، ويسبب إهدار ما يزيد على نصف هذه النسبة، كما أن الصناعات الصينية تتسم بدرجة عالية من انعدام الكفاءة؛ إذ تستخدم المياه عموماً من 10٪ إلى 20٪ أكثر من مثيلاتها في الدول المتقدمة. وتُعد المدن الصينية بصفة خاصة مصدراً كبيراً للهدر؛ إذ إنها تهدر نسبة تصل إلى 20٪ من المياه التي تستهلكها عن طريق شبكات الأنابيب المتآكلة، وهي مشكلة تعهدت وزارة التشييد الصينية بمعالجتها خلال سنتين وثلاث سنوات قادمة. وباتساع نطاق البناء وارتفاع المداخيل، أصبح الصينيون - وحالهم في ذلك حال الأوربيين والأمريكيين - يستهلكون كميات كبرى من المياه؛ فقد أصبحوا

يطيلون فترات الاستحمام، ويستخدمون غسالات الملابس والأواني، ويقتنون منازل إضافية ذات حدائق تحتاج إلى الري. وقد ارتفعت معدلات استهلاك المياه في المدن الصينية بنسبة 6.6٪ خلال العامين: 2004 و2005، وقد سبب إهدار الصين مخزونها الاحتياطي من المياه الجوفية – وهو ما أدى إلى تكون أنفاق ضخمة تحت الأرض– مشكلة جانبية؛ إذ بدأ بعض أغنى المدن الصينية في الغرق، بواقع أكثر من ستة أقدام في حالة شنغهاي وتيانجين خلال العقد ونصف العقد الماضيين، وأدى الهبوط في بكين إلى تدمير المصانع، والمباني، وخطوط الأنابيب الأرضية، بالإضافة إلى تهديد المطار الدولي الرئيسي للمدينة.

ويشكل التلوث كذلك خطراً على إمدادات الصين من المياه؛ فقد أصبح مخزون الصين من المياه الجوفية الذي يوفر ما نسبته 70٪ من إجمالي مياه الشرب في البلاد مهدداً من مصادر عدة؛ مثل: تلوث المياه السطحية، ومواقع النفايات الخطيرة، والمبيدات الحشرية، والأسمدة. وبحسب ما ورد في تقرير أصدرته وكالة أنباء شينخوا الحكومية، فإن خزانات المياه في 90٪ من المدن الصينية أصبحت ملوثة، كما أن أكثر من 75٪ من مياه الأنهار التي تمر بالمدن تعدّ غير صالحة للشرب أو الصيد، بينما ترى الحكومة الصينية أن نسبة 30٪ من مياه الأنهار في جميع أنحاء البلاد لا تصلح للاستخدام في الزراعة أو الصناعة؛ ونتيجة لذلك، فإن ما يقارب 700 مليون نسمة يشربون مياهاً ملوثة بنفايات الحيوان والإنسان. وقد توصل البنك الدولي إلى أن الإخفاق في مدّ شبكات المياه بشكل كامل إلى ثلثي سكان الأرياف، يعد سبباً رئيسياً للوفاة بين الأطفال ممن هم دون الخامسة، كما أنه المسؤول – كذلك – عن إصابة نسبة 11٪ من حالات سرطان المعدة والأمعاء في الصين.

ومن بين المشكلات الأخرى، أنه على الرغم من أن الصين لديها الكثير من القوانين والتشريعات التي ترمي إلى ضمان توافر المياه النقية، فإن أصحاب المصانع والمسؤولين المحليين لا يقومون بتنفيذها. فقد أشار مسح أجري عام 2005، وشمل 509 مدن صينية، إلى أن نسبة 23٪ فقط، من المصانع تقوم بمعالجة مياه صرفها كما ينبغي قبل التخلص منها. وبحسب ما جاء في تقرير آخر، فإن ثلث إجمالي مياه الصرف الصناعية في الصين، وثلثي مياه المجاري الناتجة من الاستخدام المنزلي يتم تصريفها من دون أن تعالج. وتبين دراسات صينية أُصدِرت حديثاً عن اثنين من أهم مصادر المياه في البلاد، وهما: نهر يانجتسي والنهر

الأصفر مدى جسامة التحدي؛ إذ يصب في نهر يانجتسي الذي يمتد من هضبة التبت حتى شنغهاي، ما نسبته 40٪ من مياه المجاري في البلاد، منها نسبة 80٪ غير معالجة. وفي عام 2007، أعلنت الحكومة الصينية أنها قررت - لأسباب من بينها التلوث - تأجيل تطوير خطة تبلغ قيمتها 60 مليار دولار أمريكي لتحويل مجرى النهر بما يسمح بتوصيل المياه إلى مدينتي: بكين وتيانجين اللتين تعانيان ندرتها. وبينما يعدّ النهر الأصفر مصدر المياه الرئيسي لما يزيد على 150 مليون نسمة ونسبة 15٪ من الأراضي الزراعية في الصين، فإن مقدار ثلثي هذه المياه غير صالح للشرب، كما تصنف نسبة 10٪ منها على أنها مياه مجارٍ. وقد أعلن المسؤولون الصينيون أوائل عام 2007، أن أكثر من ثلث أنواع الأسماك التي تقطن النهر الأصفر قد انقرضت؛ إما بسبب بناء السدود، أو التلوث.

وينتاب قادة الصين قلق متزايد بشأن الكيفية التي يمكن أن يؤدي تغير المناخ بها إلى مفاقمة الوضع البيئي المحلي؛ فبحسب تقرير وطني، هو الأول من نوعه، أصدرته بكين ربيع عام 2007، بشأن تقويم آثار تغير المناخ، يتوقع أن يشهد هطل الأمطار انخفاضاً في ثلاث من المناطق السبع التي تضم أنهار الصين الرئيسية: هوا Huai، ولياو Liao، وهاي Hai، وأن يشهد إنتاج البلاد من القمح والأرز والذرة انخفاضاً بنسبة تبلغ 37٪ خلال النصف الثاني من القرن الحالي. كما يُتوقع أيضاً، أن تفيض مياه نهر يانجتسي والنهر الأصفر اللذين يستقيان الجزء الأكبر من مياههما من الكتل الجليدية الموجودة في التبت؛ بسبب ذوبان تلك الكتل؛ لتعود إلى الجفاف في نهاية المطاف. ويحذر العلماء الصينيون الدوليون الآن من أن ارتفاع مناسيب مياه البحر قد يؤدي بحلول عام 2050، إلى غرق شنغهاي.

الأضرار الجانبية

إن مشكلات الصين البيئية تؤثر بالفعل في دول العالم الأخرى؛ فلطالما عانت اليابان وكوريا الجنوبية من الأمطار الحمضية التي تسببها المحطات الصينية لتوليد الطاقة باستخدام الفحم، ومن العواصف المحملة بالغبار والمتجهة شرقاً، والتي تجتاح صحراء جوبي في الربيع، وتلقي غباراً أصفر ساماً على أراضيها. ويقوم الباحثون في الولايات المتحدة الأمريكية بتعقب: الغبار، والكبريت، والسناج أو السخام [وهي البودرة السوداء

الناتجة من احتراق الفحم أو الخشب]، والمعادن الخاملة عند انتقالها من الصين عبر المحيط الهادي. وبحسب تقديرات الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، فإن ما نسبته 25٪ من الجسيمات الموجودة في الغلاف الجوي لمدينة لوس أنجلوس نابع من الصين. كما لاحظ العلماء أن ارتفاع مستويات الزئبق المترسب في تربة الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى محطات توليد الطاقة باستخدام الفحم، ومصانع الإسمنت في الصين (قد يؤدي ابتلاع الزئبق بكميات كبيرة إلى تشوهات خلقية ومشكلات في النمو). وتفيد التقارير أن ما بين 25٪ و40٪ من انبعاثات الزئبق في العالم مصدرها الصين.

وتسبب النفايات التي تلقيها الصين في مياهها هي أيضاً، تلوث دول العالم الأخرى؛ فبحسب الصندوق العالمي للطبيعة - وهو منظمة دولية غير حكومية - تعد الصين الآن أكبر ملوث للمحيط الهادي. وكما قال ليو كوانجفينج Liu Quangfeng، وهو استشاري لدى المؤتمر الشعبي الوطني: «لا يوجد تقريباً أي نهر نظيف من بين الأنهار التي تصب في بحر بو هاي Bo Hai [بحر يمتد على طول الساحل الشمالي للصين]». وتقوم الصين سنوياً بإلقاء ما يقارب 2.8 من مليارات الأطنان من المياه الملوثة في بحر بو هاي الذي أصبح محتوى قاعه من المعادن الثقيلة يعادل ضعف معايير السلامة الرسمية لدى الصين نفسها. وقد انخفض صيد الروبيان بنسبة 90٪ طوال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وفي عام 2006، بلغ مقدار مياه الصرف الملقاة في المحيط من دون معالجة في محافظتي جوانجدونج Guangdong وفوجيان Fujian، الواقعتين في الجنوب الشرقي، واللتين يوجد فيهما نشاط صناعي مكثف، نحو 8.3 مليارات طن؛ أي ما يمثل زيادة بنسبة 60٪ على ما كان عليه الأمر عام 2001. وأصبح الآن ما يزيد على 80٪ من بحر شرق الصين، وهو من مصايد الأسماك الكبرى في العالم، غير صالح للصيد، بعد أن كانت تلك النسبة 53٪ فقط عام 2000.

كما تلقى الصين اهتماماً دولياً جراء إسهامها السريع والمتزايد في تغير المناخ؛ فبحسب تقرير أصدرته عام 2007، وكالة التقويم البيئي الهولندية، سبقت الصين بالفعل الولايات المتحدة؛ بوصفها أكبر مصدر عالمي لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد أهم غازات الدفيئة، وقد حذر فاتح بيرول Fatih Birol - وهو كبير الاقتصاديين في الوكالة

الدولية للطاقة – في نيسان/ إبريل 2007، من أنه من دون أن تعيد الصين النظر في استخداماتها مصادر الطاقة المختلفة، وتتبنى تقنيات متقدمة وصديقة للبيئة، فإن انبعاثات الصين من ثاني أكسيد الكربون ستصل خلال خمسة وعشرين عاماً، إلى ضعف انبعاثات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة.

ويتحمل أبرز الشركاء الاقتصاديين للصين في العالم النامي أعباء بيئية إضافية بسبب نشاطات الصين الاقتصادية؛ ذلك أن قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الصين باستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا؛ لدعم النمو الاقتصادي المستمر في الصين يؤدي إلى تدمير المواتل في تلك المناطق. كما شهد طلب الصين على الأخشاب زيادة مطردة خلال العقد ونصف العقد الفائتين، وخصوصاً منذ عام 1998، عندما أدت فيضانات مدمرة إلى أن تقوم بكين بحظر قطع الأخشاب المحلية. وبالفعل، ارتفعت واردات الصين من الأخشاب بأكثر من ثلاثة أضعاف، ما بين عامي: 1993 و2005. وبحسب مصادر الصندوق العالمي للطبيعة، يتوقع أن يشهد طلب الصين على الأخشاب والورق واللب زيادة بنسبة 33٪ ما بين عامي 2005 و2010.

وتعد الصين بالفعل أكبر مستورد عالمي للأخشاب المقطوعة بصورة غير قانونية؛ إذ تعد نسبة 50٪ من وارداتها من الخشب غير قانونية، وتشكل التجارة غير القانونية في الخشب خطراً بالغاً على البيئة؛ لأنها تستهدف عادة الغابات النادرة المعمرة، وتلحق الضرر بالتنوع البيولوجي، وتتجاهل الممارسات المستدامة في مجال التشجير والغابات؛ ففي عام 2006، تجاهلت حكومة كمبوديا – على سبيل المثال – قوانينها الوطنية، عندما منحت مجموعة ووزيشان Wuzhishan LS Group، امتيازاً لمدة 99 سنة؛ أي لعشرين ضعفاً من الحدّ المسموح به وفق القانون الكمبودي. وقد أثارت ممارسات الشركة التي شملت رشّ كميات كبيرة من مبيدات الأعشاب، احتجاجات مستمرة من سكان المنطقة الكمبوديين، وبحسب ما صرحت به مؤسسة الشاهد العالمي (وهي منظمة دولية غير حكومية)، فإن الشركات الصينية دمرت أجزاء كبيرة من الغابات، على امتداد الحدود بين ميانمار والصين، وهي تتوغل الآن داخل غابات ميانمار؛ بحثاً عن الأخشاب. وفي حالات كثيرة تدار نشاطات القطع غير القانوني للأخشاب بدعم قوي من المسؤولين المحليين الفاسدين. وقد

قام مسؤولون في الحكومتين المركزيتين بكل من ميانمار وإندونيسيا؛ حيث ينشط تجار الخشب الصينيون بالاحتجاج لدى بكين على تلك الترتيبات، لكن من دون نتائج ملموسة. وتشير تلك النشاطات – إلى جانب ما تقوم به شركات التعدين والطاقة الصينية – إلى هواجس بيئية خطيرة لدى الكثير من سكان العالم النامي.

إفساد الحفل

إن الضرر الذي يلحق بالبيئة نفسها يأتي في المرتبة الثانية في نظر قادة الصين؛ فالأهم بالنسبة إليهم هو آثاره غير المباشرة؛ أي التهديدات التي يمثلها على استمرارية المعجزة الاقتصادية الصينية، وعلى الصحة العامة، وعلى الاستقرار الاجتماعي، وعلى سمعة البلاد الدولية. ويمكن أن تؤدي هذه التحديات مجتمعة إلى إضعاف سلطة الحزب الشيوعي.

ويتخوف قادة الصين من التأثير البيئي في الاقتصاد؛ فبحسب التقديرات التي أوردتها دراسات عدة أجريت داخل الصين وخارجها، فإن التدهور البيئي والتلوث يكلفان اقتصاد الصين سنوياً ما بين 8٪ و12٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تنشر وسائل الإعلام الصينية باستمرار نتائج دراسات حول آثار التلوث في الزراعة أو الإنتاج الصناعي أو الصحة العامة؛ ففي سنةٍ تبلغ تكلفة تلوث المياه 35.8 مليار دولار، وفي أخرى، تبلغ تكلفة تلوث الهواء 27.5 ملياراً، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى الكوارث الجوية (26.5 ملياراً)، أو الأمطار الحمضية (13.3 ملياراً)، أو التصحر (6 مليارات)، أو تلف المحاصيل بسبب تلوث التربة (2.5 من المليارات). وبحسب تقديرات مدينة تشونكينج Chongqing، التي تطل على نهر يانجتسي، فإن تكلفة معالجة آثار تلوث المياه في الزراعة والصحة العامة في المدينة تصل إلى 4.3٪ من ناتجها الإجمالي السنوي. وفي الوقت الذي زودت فيه مقاطعة شانشي Shanxi، مناطق البلاد الأخرى بما تحتاج إليه من الفحم، فقد دفعت ثمن ذلك، سواء من خلال ذبول الأشجار أو تلوث الهواء وتلوث الماء أو هبوط الأرض. وبحسب تقديرات السلطات المحلية في المدينة تمثل تكاليف التدهور البيئي والتلوث نسبة 10.9٪ من الناتج الإجمالي السنوي للمقاطعة؛ وهذا ما دعا تلك السلطات إلى مطالبة بكين بتعويض المقاطعة عما قدمته من "إسهام وتضحية".

وتدق وزارة الصحة العامة في الصين هي أيضاً، نواقيس الخطر بإلحاح متنام؛ ففي إطار مسح تم إصداره في ربيع 2007، وشمل 30 مدينة و78 مقاطعة، عزت الوزارة الارتفاع الحاد في حالات السرطان في أنحاء البلاد المختلفة إلى تلوث الماء وتلوث الهواء؛ إذ ازدادت تلك الحالات بنسبة 19٪ في المدن، و23٪ في المناطق الريفية منذ عام 2005. وبحسب تقديرات مركز أبحاث تابع لإدارة حماية البيئة في الصين، بلغ العدد الكلي لحالات الوفاة المبكرة في الصين؛ بسبب أمراض في الجهاز التنفسي ترتبط بتلوث الهواء 400 ألف حالة سنوياً. وقد يكون ذلك رقماً متحفظاً؛ فبحسب النتائج التي توصل إليها مشروع بحثي مشترك بين البنك الدولي والحكومة الصينية أُعلِن عنها عام 2007، فإن العدد الكلي لحالات الوفاة تلك يصل إلى 750 ألف حالة سنوياً (ويقال: إن الصين لم تكن راغبة في الإعلان عن هذا الرقم الأخير؛ تجنباً لإثارة الاضطرابات الاجتماعية). أما التأثير الأكثر خطورة في الصحة في الصين – وإن لم يكن موثقاً بالدرجة نفسها – فهو تأثير تلوث المياه؛ فقد بلغ عدد المرضى الصينيين بسبب شرب المياه الملوثة 190 مليون شخص. وتشير التقارير الواردة من القرى الواقعة على امتداد الأنهار الرئيسية في الصين إلى ارتفاع حادٍّ في معدلات الإصابة بالإسهال، والسرطان، والأورام، وسرطان الدم، وتأخر النمو.

وتشهد الاضطرابات الاجتماعية إزاء هذه القضايا زيادة مستمرة؛ فقد أعلن المسؤول الصيني الأول في مجال البيئة، وهو زو شينجيان Zhou Shengxian، ربيع عام 2005، أن عدد الاحتجاجات ذات الصلة بالتلوث بلغ 51 ألفاً عام 2005؛ أي حوالي ألف احتجاج كل أسبوع. وتشهد شكاوى المواطنين التي تثار عبر الخطوط الهاتفية الساخنة ومن خلال الرسائل الموجهة إلى المسؤولين المحليين، بشأن البيئة زيادة بمعدل 30٪ سنوياً، وكان من المحتمل أن يزيد عددها على 450 ألف شكوى عام 2007. بيد أن القليل من تلك الشكاوى تتم معالجته على نحو مرضٍ؛ وهذا يدفع الناس في أنحاء البلاد المختلفة – على نحو متزايد – إلى النزول إلى الشوارع؛ فعلى سبيل المثال، قام سكان ست قرى متجاورة في مقاطعة غانسو Gansu، بالتظاهر المتكرر أشهراً عدة خلال عام 2006، ضد مصاهر الزنك والحديد التي يعتقدون أنها تؤدي إلى إصابتهم بالتسمم. وقد عانى نصف أولئك القرويين الذين تراوح عددهم ما بين ثلاثة آلاف مريض وأربعة آلاف من أمراض مرتبطة تراوحت بين نقص فيتامين دال والاضطرابات العصبية.

ويعد الكثير من المسيرات المتعلقة بقضايا التلوث صغير الحجم وسلمياً نسبياً. لكن عندما تخفق تلك المظاهرات، فإن المتظاهرين يلجأون أحياناً إلى العنف. وبعد محاولات استمرت مدة عامين لإيجاد حلّ من خلال مراجعة المسؤولين المحليين والإقليميين بل المركزيين أيضاً، بشأن المحاصيل الفاسدة والهواء الملوث، زحف ما بين 30 و40 ألف قروي من مقاطعة تشيانج Zhejiang، في ربيع عام 2005، على 13 مصنعاً للمواد الكيماوية، وقاموا بتحطيم النوافذ، وبقلب الحافلات، وبمهاجمة مسؤولين حكوميين، وبإشعال النار في سيارات الشرطة. وقد ردت الحكومة بإرسال 10 آلاف من أفراد الشرطة الشعبية المسلحة. وأُصدِرت الأوامر للمصانع بإغلاق أبوابها، وتم بعد ذلك، اعتقال الكثير من الناشطين البيئيين الذين حاولوا مراقبة امتثال المصانع تلك للأوامر، وقد نجح قادة الصين عموماً في منع السخط المثار حول القضايا البيئية – ولو بالعنف أحياناً – من أن ينتشر خارج حدود الأقاليم أو يتحول إلى نداءات لإصلاح سياسي أوسع نطاقاً.

وفي ظل تلك المشكلات، بدأ قادة الصين مؤخراً بالتشديد في خطبهم على الحاجة الملحة إلى حماية البيئة في البلاد. وقد تُرجم ذلك – من الناحية النظرية – إلى استراتيجية ذات طموح؛ لزيادة الاستثمار في مجال حماية البيئة، وإلى وضع أهداف طامحة؛ من أجل تخفيض معدلات التلوث وكثافة الطاقة (أي مقدار الطاقة المستخدمة لإنتاج وحدة من الناتج المحلي الإجمالي)، ولاستخدام تقنيات جديدة صديقة للبيئة. وفي عام 2005، وضعت بكين عدداً من الأهداف الطموح ضمن خطتها الخمسية القادمة؛ منها: زيادة إسهام مصادر الطاقة المتجددة الرئيسية في إجمالي الطاقة المستخدمة في البلاد إلى نسبة 10٪، وتخفيض كثافة استخدام الطاقة بنسبة 20٪، والملوثات الرئيسية كثاني أكسيد الكبريت بنسبة 10٪، وتخفيض استهلاك المياه بنسبة 30٪، وزيادة نسبة الاستثمارات في حماية البيئة من 1.3٪ إلى 1.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2010. وقد أصدر رئيس الوزراء الصيني وين جياوباو Wen Jiabao، تحذيراً صارماً للمسؤولين المحليين لإغلاق بعض المصانع ضمن الصناعات الأكثر استخداماً للطاقة (مثل: توليد الكهرباء، وإنتاج الألمنيوم، والنحاس، والصلب، والكوك، والفحم، والإسمنت)، وتخفيض وتيرة النمو في صناعات أخرى من خلال حرمانها من الإعفاءات الضريبية والحوافز الإنتاجية الأخرى.

تعد تلك الأهداف جديرة بالثناء، بل مثيرة في بعض جوانبها، بيد أن التاريخ يوحي أنه ليس ثمة مجال للإفراط في التفاؤل؛ إذ لم يكن ممكناً تحقيق مثل تلك الأهداف بسهولة في الماضي. ففي عام 2001، تعهدت الحكومة الصينية بتخفيض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكبريت بنسبة 10٪ في الفترة ما بين 2002 و2005، لكن تلك الانبعاثات ارتفعت في الواقع، بنسبة 27٪. وتواجه بكين بالفعل صعوبات في تحقيق أهدافها الأخيرة؛ فقد أخفقت مثلاً في تحقيق هدفها الأول الممثل بتخفيض كثافة الطاقة والحدّ من التلوث؛ فعلى الرغم من تحذيرات رئيس الوزراء، فقد سجلت الصناعات الست التي وقع عليها الاختيار لتخفيض إنتاجها زيادة في الإنتاج بنسبة 20.6٪ خلال الربع الأول من عام 2007، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 6.6٪ عن المستوى في الفترة نفسها من العام السابق. وبحسب ما أفاد أحد مديري المؤسسة الهندية لإنتاج مولدات طاقة الرياح "سوزلون إنرجي" Suzlon Energy به، لم ينفذ إلا 37٪ من مشروعات إنتاج الطاقة من الرياح التي وافقت عليها الحكومة الصينية عام 2004. وربما قامت بكين في بداية عام 2007؛ خوفاً من الإخفاق في تحقيق هدف آخر من الأهداف الموضوعة، بتعديل هدفها المعلن لتخفيض استهلاك البلاد من المياه بنسبة 30٪ بحلول عام 2010 إلى 20٪ فقط.

إن الأولمبياد أصبح يمثل تحدياً؛ فمنذ أن تعهدت الصين عام 2001، بتنظيم "ألعاب أولمبية خضراء" عام 2008، قامت اللجنة الدولية للأولمبياد بتذليل الصعاب كافة أمامها. وأصبحت بكين الآن محاطة بأعداد كبيرة من الأشجار النضرة، وأصبحت سيارات الأجرة الهجينة والحافلات تطوف شوارعها (وهي التي سيزود بعضها بمصابيح تعمل بالطاقة الشمسية)، كما نُقِل أكثر المصانع تلويثاً إلى خارج حدود المدينة، وأصبحت أماكن إقامة المشاركين في الأولمبياد نماذج على كفاءة الطاقة، بيد أن بكين أخفقت في تحقيق الكثير من الأمور الرئيسية التي تعهدت بها؛ فقد تخلى المسؤولون في المدينة عن تعهداتهم المتعلقة بتوفير المياه النقية لكل مناطق المدينة بمناسبة الأولمبياد؛ إذ إنهم أصبحوا يتكلمون الآن على توفيرها لسكان القرية الأولمبية فقط، كما أنهم أعلنوا عن حلول مؤقتة وصارمة في أثناء فترة الألعاب؛ مثل منع مليون سيارة من بين سيارات المدينة، وعددها ثلاثة ملايين سيارة، من التجول في شوارع المدينة، ووقف الإنتاج في المصانع الواقعة داخل بكين وحولها (وهو ما

يعارضه بعضها)، ومن دون النظر إلى التقدم الذي أحرزته الصين خلال السنوات الست الماضية؛ مثل زيادة عدد أيام السنة التي يُعدّ فيها هواء المدينة نقياً، فإنه مايزال غير كافٍ؛ لضمان أن يصبح الهواء نقياً في أثناء فترة الأولمبياد. وقد أصبح الإعداد للأولمبياد رمزاً إلى جسامة التحديات التي تواجهها الصين في مجال البيئة، وإلى الحدود التي تتسم بها المقاربة التي تتبناها بكين في مواجهتها.

مشكلات مع السكان المحليين

لم يكن هذا الوضع بطبيعة الحال؛ ليستمر من دون أن يطرأ عليه أي تغيير؛ إذ إن التكاليف التي يسببها عدم التحرك على اقتصاد الصين، وصحتها العامة، وسمعتها العالمية في تزايد مستمر، و ربما كان الأهم من ذلك أن السخط الاجتماعي هو أيضاً، في تزايد؛ فقد بات واضحاً أن صبر الصينيين قد نفد حيال عجز الحكومة، أو حيال عدم رغبتها في قلب الوضع البيئي، والحكومة تعي جيداً أن تزايد السخط بشأن الوضع البيئي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية.

لقد شهد ربيع عام 2007، واقعة أثارت قلق قادة الصين بشكل خاص؛ فبعد المعارضة المتزايدة التي شهدتها مدينة زيامين Xiamen الساحلية، ودامت أشهراً، إزاء خطة لبناء مصنع قريب للبتروكيماويات بقيمة 1.4 مليار دولار، أوردت أنباء أن طلاباً وأساتذة بجامعة زيامين، وجامعات أخرى، قاموا – أياماً عدة خلال شهر أيار/ مايو – بإرسال مليون رسالة نصية تدعو المواطنين كافة إلى النزول إلى الشوارع في مظاهرات في الأول من شهر حزيران/ يونيو؛ وبالفعل، فقد احتشد في ذلك اليوم، وفي اليوم الذي تلاه، متظاهرون أشارت أنباء إلى أن أعدادهم تراوحت ما بين 7 آلاف و20 ألفاً في مسيرة سلمية في شوارع المدينة؛ وذلك في تحدٍّ للتهديدات التي وُجهت إلى بعضهم بالفصل من المدارس أو الحزب الشيوعي، وقد تم تصوير المظاهرة بالفيديو وتحميلها على موقع يوتيوب YouTube، وقد تضمن أحد تلك الأفلام تعليقاً صوتياً يربط مظاهرة زيامين، بأزمة بيئية مستمرة بالقرب من تاي هو Tai Hu، وهي بحيرة تقع على بعد 400 ميل (أدى نمو أحد الطحالب فيها سببته مياه الصرف والمجاري الملقاة من المصانع في البحيرة إلى تلويث

إمدادات مياه مدينة وكسي Wuxi). كما أشار التعليق أيضاً، إلى المظاهرة التي شهدها ميدان تيانانمين Tiananmen عام 1989. وذكر المعلق أن مسيرة زيامين ربما كانت: «أول عرض حقيقي منذ تيانانمين».

لقد أمرت سلطات المدينة فعلاً، بوقف تنفيذ المشروع، ولكنها شنت كذلك حملة شاملة للتشكيك في نيات المحتجين وأفلامهم. ومع ذلك، فقد ظهر المزيد من التعليقات بشأن الاحتجاجات، والنداءات الداعية إلى عدم نسيان تيانانمين في مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت. وتمثل تلك الرسائل التي يتم إرسالها علناً، والمتاح إطّلاع الصينيين كافة عليها، أكثر ما يخشاه القادة الصينيون؛ أي أن يصبح إخفاقها في حماية البيئة حافزاً لمطالب أوسع نطاقاً، بإجراء تغييرات سياسية.

ويدل مثل تلك المظاهرات العامة أيضاً، أن التحديات البيئية أمام الصين لا يمكن حلها بوضع الأهداف ذات الطموح وزيادة الاستثمارات فحسب؛ وإنما بإحداث إصلاحات جذرية بشأن الكيفية التي يتم بها تنفيذ الأعمال وحماية البيئة. فإلى الآن، نظمت بكين جهودها المتعلقة بحماية البيئة تقريباً، بالأسلوب نفسه الذي سعت به لتحقيق نموها الاقتصادي؛ أي من خلال منح المسؤولين المحليين وأصحاب المصانع سلطات واسعة لاتخاذ القرار، والسعي لاستمالة المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الصينية؛ للاستفادة من خبرتها، في الوقت ذاته الذي ترصد فيه نشاطاتها.

ولنأخذ – على سبيل المثال – أهم سلطة صينية في مجال حماية البيئة، وهي إدارة حماية البيئة الصينية SEPA، التي أصبحت مصدراً للسياسات الصينية الأكثر ابتكارية؛ فقد قامت الإدارة بطرح قانون لتقويم التأثير البيئي، وآخر يُلزم المسؤولين المحليين بنشر معلومات بشأن الكوارث البيئية وإحصائيات التلوث وأسماء مصادر التلوث المعروفة وعرضها على الرأي العام، وبإجراء تجربة لحساب تكاليف التدهور البيئي والتلوث على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وبإطلاق حملة شاملة لوقف تنفيذ أكثر من مائة مشروع ضخم في مجال البنية التحتية، بدأ العمل بها من دون أن تُجرى الدراسات التقويمية الكافية بشأن تأثيراتها البيئية. بيد أن هذه الإدارة تضم بصعوبة 300 موظف مهني، بدوام كامل في

العاصمة، بينما ينتشر بضع مئات فقط غيرهم في أنحاء البلاد المختلفة. (يبلغ عدد العاملين في الوكالة الأمريكية لحماية البيئة ما يقارب 9 آلاف موظف في واشنطن العاصمة فقط). ويقع الجزء الأكبر من مسؤولية تنفيذ قرارات الإدارة على عاتق المسؤولين المحليين، وعلى من هم تحت إشرافهم من الموظفين المحليين في مجال حماية البيئة. وقد فتح هذا الأمر في بعض الأحيان، المجال أمام إجراء تجارب مثيرة؛ ففي مقاطعة جيانغسو Jiangsu الشرقية على سبيل المثال، أطلق البنك الدولي ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، برنامج المعلومات البيئية Greenwatch، الذي يتم بموجبه تصنيف 12 ألف مصنع، من حيث مدى امتثالها لمعايير معالجة مياه الصرف الصناعية؛ ومن ثم الإعلان عن نتائج التصنيف وأسبابه. لكن الدرجة العالية من اللامركزية التي يقوم عليها نظام الصين، أدت في أغلب الأحيان، إلى تحقيق تقدم محدود: ذلك أن نسبة ما بين 7٪ و10٪ فقط، من مدن الصين التي يزيد عددها على 660 مدينة، تستوفي المعايير المطلوبة؛ حتى تستحق أن تحصل من إدارة حماية البيئة، على لقب "المدينة النموذجية بيئياً". وحسبما أفاد وانج كانفا Wang Canfa يه، وهو أحد أبرز المحامين الصينيين في مجال البيئة، فإن 10٪ فقط، هي نسبة ما يتم تنفيذه من القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة.

وتكمن إحدى المشكلات في أن المسؤولين المحليين، لديهم القليل من الحوافز التي تجعلهم يمنحون حماية البيئة الأولوية. وفي الوقت الذي تشدد فيه بكين على الحاجة إلى حماية البيئة، دعا رئيس الوزراء إلى زيادة حجم الاقتصاد الصيني، بواقع أربعة أضعاف بحلول عام 2020. وبينما ترتفع أسعار المياه في بعض المدن؛ مثل: بكين، فهي تظل في مدن أخرى كثيرة، تعادل نسبة 20٪ فقط، من تكاليف الإحلال؛ وهذا يقلل من الأسباب التي تشجع المصانع والبلديات على الاستثمار في مشروعات معالجة مياه الصرف، أو المشروعات الأخرى لحفظ المياه. كما أن الغرامات المتعلقة بالتلوث شديدة الانخفاض، بما يجعل مديري المصانع يفضلون دفعها على تبني تقنيات أكثر تكلفة؛ للحدّ من التلوث. وقد ذكر مدير إحدى محطات توليد الكهرباء باستخدام الفحم لمراسل صيني عام 2005، أنه يتجاهل تنفيذ قرار تم إصداره مؤخراً، ويقضي باستخدام معدات إزالة الكبريت في جميع محطات توليد الطاقة الجديدة؛ نظراً إلى أن تكلفة هذه التقنية تعادل مبلغ الغرامات مدة خمسة عشر عاماً. كما تتعمد

الحكومات المحلية أن تغض الطرف عن مشكلات بيئية خطيرة لمصالح ذاتية. أما المسؤولون فتربطهم في بعض الأحيان، مصلحة مالية مباشرة بالمصانع أو علاقات شخصية بأصحابها. كما أن المكاتب المحلية لحماية البيئة المكلفة بمنع هذا النوع من الفساد، تقدم تقاريرها إلى الحكومات المحلية؛ وهذا يجعلها لقمة سائغة للضغط السياسي. وقد كشفت وسائل الإعلام الصينية، في السنوات الأخيرة، حالات قام فيها المسؤولون المحليون بممارسة الضغط على: المحاكم، والصحافة، والمستشفيات أيضاً؛ للتعتيم على الممارسات الخاطئة للمصانع. (وأوردت أنباء رسمية أن مسؤولين في مقاطعة تشينجانج Zhenjiang، قاموا - خلال عام 2007 - بتقديم وعود للمصانع التي تبلغ قيمة إنتاجها 1.2 مليون دولار أو أكثر، بأنها لن تخضع للتفتيش الحكومي، من دون موافقة مسبقة من تلك المصانع).

كما يقوم المسؤولون المحليون أيضاً باستمرار، بتحويل الأموال المخصصة لحماية البيئة، وإنفاقها في أمور لا تتصل بالبيئة أو في أمور ثانوية، وقد كشفت الأكاديمية الصينية للتخطيط البيئي التابعة لإدارة حماية البيئة الصينية عام 2007، أن النصف فقط من القيمة السنوية من الإنتاج المحلي الإجمالي المخصصة لحماية البيئة بين عامي: 2001 و2005، ونسبته 1.3٪ قد تم إنفاقه على مشروعات ذات صلة بالبيئة. وبحسب الدراسة نفسها، فإن ما يقارب 60٪ من الأموال المخصصة لحماية البيئة التي أُنفقت في المناطق الحضرية خلال تلك الفترة، تم تخصيصه - على سبيل المثال لا الحصر - لتشييد الحدائق، وخطوط الإنتاج الصناعية، ومحطات الغاز، ومحطات معالجة مياه المجاري، بدلاً من إنفاقه على منشآت معالجة النفايات أو مياه الصرف.

ويقوم الكثير من المسؤولين المحليين كذلك، بعرقلة الجهود الرامية إلى جعلهم في موضع المساءلة، عند إخفاقهم في حماية البيئة؛ فقد أطلقت إدارة حماية البيئة الصينية عام 2005، حملة "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر"، وهو مشروع يهدف إلى حساب تكاليف التدهور البيئي والتلوث على الاقتصادات المحلية، وإلى تقديم أساس لتقويم أداء المسؤولين المحليين، سواء من حيث إشرافهم على الاقتصاد، أو مدى تفانيهم في حماية البيئة. وقد امتنعت أقاليم عدة عن المشاركة في الحملة؛ خوفاً من أن تكشف الأرقام مدى

الضرر الذي لحق بالبيئة، أما المكتب القومي للإحصاء في الصين NBS – وهو شريك إدارة حماية البيئة في الحملة – فقد أسهم هو أيضاً، في إضعاف الحملة عندما أعلن أنه لا يمتلك الأدوات التي تمكنه من حساب الناتج المحلي الإجمالي الأخضر بدقة، وأنه غير موافق على أن يتم تقويم المسؤولين وفق تلك المعايير أساساً. وبعد إصدار تقرير جزئي في أيلول/ سبتمبر 2006، رفض المكتب القومي للإحصاء الإعلان عن نتائج تقرير هذا العام.

وتظهر مشكلة أخرى أن الكثير من الشركات الصينية لا ترى فائدة مباشرة تُذكر، في زيادة المساعي المتعلقة بحماية البيئة، وقد حصل مصنع الكمبيوتر لينوفو lenovo، ومصنع الأجهزة الكهربائية هاير Haier، على علامات مرتفعة لقيامهما باعتماد تدابير بيئية إبداعية؛ بينما أصبحت شركة الطاقة الشمسية صن تك Suntech، إحدى أبرز الشركات في مجال تصدير الخلايا الشمسية. بيد أن النتائج التي خلص إليها استطلاع للرأي أُجرِي حديثاً، تشير إلى أن نسبة 18٪ فقط، من الشركات الصينية تؤمن بإمكانية استمرارها في النمو اقتصادياً، في الوقت نفسه الذي تتبع فيه الممارسات الصحيحة بيئياً. كما كشف استطلاع آخر للرأي، شمل مجموعة من مديري الشركات، أن السواد الأعظم منهم لا يفهم مزيات السلوك المسؤول للشركات؛ مثل: حماية البيئة، وهو يعتقد أن ذلك السلوك ينطوي على الكثير من الأعباء الشاقة.

لا يكفي

دفعت القيود التي تكبل حركة الدوائر الحكومية الرسمية المكلفة بحماية البيئة في الصين، قادتها إلى طلب الدعم من أطراف من خارج الجهاز الحكومي؛ ففي خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية تقريباً، أصبحت المنظمات غير الحكومية في الصين، ووسائل الإعلام الصينية، وكذلك المجتمع الدولي أطرافاً أساسية في الجهود التي تبذلها البلاد لحماية البيئة، وإن ظلت الحكومة الصينية تنظر بحذر إلى تلك الأطراف.

وأصبح نشطاء البيئة المحليون وحلفاؤهم في وسائل الإعلام، القوة الأكثر تأثيراً وخطورة للتغيير البيئي في الصين؛ فبعد أن كانت المنظمات غير الحكومية المعنية أساساً

بالتوعية البيئية وبحماية التنوع البيولوجي في منتصف التسعينيات لا تتعدى المنظمات الأربع أو الخمس، اتسع نطاق الحركة البيئية في الصين، فأصبحت تضم الآلاف من المنظمات غير الحكومية التي تديرها أساساً كوادر صينية نشيطة في الثلاثين أو الأربعين من عمرها. وتقوم الآن هذه المنظمات بإعلام الحكومة المركزية بانتظام بالمصانع الملوِّثة، وبرفع الدعاوى للمطالبة بحقوق القرويين الذين تم تعريضهم للتسمم بفعل تلوث الماء وتلوث الهواء، وبتقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية الصغيرة، والحديثة العهد التي تنتشر في أنحاء البلاد، وبالتخفي للكشف عن المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تتجاهل المعايير البيئية الدولية. ومن بين المظاهر التي تأخذها الاحتجاجات: توجيه الرسائل إلى الحكومة، وإطلاق الحملات على شبكة الإنترنت، ونشر المقالات في الصحف الصينية. وتعد وسائل الإعلام حليفاً مهماً في هذه المعركة؛ ذلك أنها تشهر بالملوثين، وتفضح الممارسات الضارة بالبيئة، وتسلط الضوء على نماذج النجاح في مجال حماية البيئة.

وبينما تبدي بكين تسامحاً تجاه المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام التي تقوم بدور الراصد البيئي على المستوى المحلي، فهي تظل متيقظة لضمان عدم تجاوز الخطوط الحمر، وخاصة إزاء ما يتعلق بعدم انتقاد الحكومة المركزية بشكل مباشر. وقد يؤدي سوء التقدير حول ما يتعلق بتلك الحدود إلى مواجهة عقوبات قاسية. وقد سعى وو ليهونج Wu Lihong [وهو ناشط بيئي]، طوال ستة عشر عاماً لإثارة قضية التلوث في تاي هو (وهو التلوث الذي سبب انتشار أحد الطحالب)؛ حيث تمكن من جمع أدلة أجبرت نحو 200 مصنع على إغلاق أبوابها. وعلى الرغم من أن بكين كرمت وو عام 2005؛ بوصفه أحد أبرز المدافعين عن البيئة في البلاد، فقد ضُرب مرات كثيرة على يد عناصر تنتمي إلى عصابات محلية خلال التحقيقات التي قام بها. وفي عام 2006، اعتقلته حكومة مدينة إيشينج Yixing، بتهم تتعلق بالابتزاز يُشَك في صحتها. كما مُنِعَ يو زياوجانج Yu Xiaogang، الحائز على جائزة جولد مان Goldman البيئية على المستوى الشعبي من السفر إلى الخارج؛ رداً على قيامه بتوعية القرويين بالآثار السلبية المحتملة لمشروع مقترح، هو تحويل أحد السدود في مقاطعة يونان Yunnan.

ولا يخلو انفتاح الحكومة الصينية على علاقات التعاون البيئـي بـالمجتمع الـدولي مـن المشكلات؛ فبينما رحبت بكين بإبرام اتفاقيات ثنائية بشأن تطوير التكنولوجيـا، أو الـدعم المالي للمشروعات الإرشادية، فقد ظلت قلقة بشأن نشاطات أخـرى. فهـي أولاً، نجـدها تشيد بإسهامات المنظمات غير الحكومية الدولية في الجهود التي تبذلها الصين في مجال حمايـة البيئـة؛ وهـي ثانيـاً، تتخـوف مـن أن يتحـول بعـض تلـك المـنظمات إلى المطالبـة بتطبيـق الديمقراطية.

وتقوم الحكومة كذلك بحمل الـشركات المتعـددة الجنـسيات عـلى العمـل في بيئـة تشغيلية يشوبها الغموض، وقد استجاب الكثير من تلك الـشركات لنـداءات الحكومـة بالقيام بدور فعال في المساعي التي تبذلها البلاد في مجال حماية البيئـة؛ وذلـك باسـتخدام التقنيات المتطورة إزاء ما يتعلـق بحمايـة البيئـة، وبتمويـل التعلـيم البيئـي في المـدارس، وبالقيام بجهود مجتمعية، والارتقاء بالمعايير التشغيلية في مصانعها؛ فعـلى سـبيل المثـال، تعهدت شركة كوكاكولا مؤخراً بالامتناع امتناعاً كلياً عن استهلاك الميـاه، بيـنما قـررت شركة وول مارت بإطلاق مبادرة للتوعية والمبيعات على مستوى الصين ككل؛ لتشجيع استخدام المصابيح الفلورية المدمجة التي تتميز بكفاءة الطاقة. وبيـنما مُنِحـت الـشركات المتعددة الجنسيات في بعض الأحيان، الجوائز أو حظيت باهتمام إعلامي واسع النطـاق، فإنها عوملت – خلال العامين الماضيين – معاملة أكثر تشدداً مـن المـسؤولين الـصينيين (وكذلك من المنظمات غـير الحكوميـة المحليـة)، بـدعوى أنهـا؛ أي الـشركات المتعـددة الجنسيات، حولت الصين إلى عاصمة التلوث في العالم. وفي الواقع، نجد إزاء مـا يتعلـق بالنفايات الإلكترونية، أن وجهات النظر المنتقدة تلـك، يـصبح لهـا مـا يـسوغها، لكـن الهجوم الذي تشنه الصين على تلك الشركات من خلال الإعلانـات التـي تنـشرها عـلى الإنترنت، وتتهمها فيها بممارسة "الاستعمار البيئي"، أصبح واسع النطاق على نحو غير مسوغ؛ وقد ازداد هذا الشعور المناوئ للأجانب أواخر عام 2006، بعد صدور خريطـة للتلوث تضم أكثر من ثلاثة آلاف مصنع مخالف لمعايير تلوث المياه. وقد قامـت وسـائل الإعلام على الفور باستهداف المصانع الثلاثة والثلاثين من بينها؛ أي التي تقوم بتجهيـز الشركات المتعددة الجنسيات، بينما تمكنت المصانع الصينية المشمولة من الإفلات بطريقة

أو بأخرى. وعلى رغم أن بعض المسؤولين والناشطين الصينيين يقر – بشكل غير رسمي – بأن مقدار التلوث الذي تسببه الشركات الصينية المحلية يفوق كثيراً ذاك الذي تخلفه الشركات الأجنبية، فإنه من غير المحتمل أن تُحوَّل الأضواء بعيداً عن الشركات المتعددة الجنسيات في المستقبل القريب. وفي المرحلة الحالية، تقتضي المصلحة أن تستمر الشركات الدولية في تحمل القدر الأكبر من اللوم.

من الأحمر إلى الأخضر

لِمَ تعجز الصين عن تحسين أوضاعها البيئية؟ إن الإجابة تكمن في أنه بينما يتطلع المسؤولون الصينيون للحصول على ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان من اقتصادات منتعشة ومشكلات بيئية يمكن إدارتها فإنهم لا يرغبون في دفع الثمن السياسي والثمن الاقتصادي لذلك. ويظل مفاد الرسالة التي توجهها بكين إلى المسؤولين المحليين أنه لا يمكن التضحية بالنمو الاقتصادي لمصلحة حماية البيئة، وأن الهدفين يجب العمل على تحقيقهما معاً.

لكن ذلك أمر لا يمكن تحقيقه إلا في بعض الأحيان فقط؛ فبينما قد يساعد الارتقاء بكفاءة الطاقة على تحقيق مزيات اقتصادية، وبينما تُعد الاستثمارات التي ترمي إلى تخفيض مستوى التلوث – مثل إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف – نفقاتٍ يمكن موازنتها والتكاليف الناجمة عن فقدان المحاصيل بسبب تلوث التربة ومرض الأيدي العاملة، فإن انتهاج مسار بيئي جديد سوف تسبقه – في أغلب الأحيان – تكاليف اقتصادية باهظة؛ ذلك أن حجم النمو يشهد تراجعاً في بعض الصناعات أو في بعض المناطق، وقد تضطر بعض المنشآت التجارية إلى التوقف عن مزاولة نشاطاتها. إن تطوير تقنيات معالجة التلوث ومنعه، يتطلبان القيام باستثمارات ضخمة. وفي الحقيقة، يدرك المسؤولون المحليون تلك التكاليف، وهذا الأمر هو بالضبط ما يدفعهم إلى السعي أولاً؛ لتحقيق مصالحهم الاقتصادية القصيرة الأجل، متجاهلين في بعض الأحيان، التوجيهات الصادرة إليهم من بكين بتعديل أساليبهم.

ولا تُعَد تلك مشكلة جديدة؛ إذ تعاني الدول التجاذباتِ الداخلية كافة بشأن الموازنة بين التكاليف القصيرة الأجل لتحسين حماية البيئة والتكاليف البعيدة الأجل التي تنتج من الإخفاق في تحقيق ذلك، غير أن الصين تواجه مشكلة أخرى، وهي أن معظم مشكلات الصين البيئية ينبع من تركيز بكين المستمر على النمو الاقتصادي، بقدر ما ينبع من نظامها السياسي الفاسد وغير الديمقراطي؛ فالمسؤولون المحليون وكبار رجال الأعمال يقومون - على نحو دوري من دون أن ينالهم عقاب - بتجاهل القوانين واللوائح البيئية، ويفرون بأموال الحماية البيئية، ويُسكتون كل من يعترض طريقهم؛ ومن هنا، فإن قضية تحسين البيئة لا تتعلق بفرض تقنيات الحدّ من التلوث فحسب، وإنما بإصلاح الثقافة السياسية للبلاد أيضاً؛ فالحماية البيئية الفعالة تتطلب توافر المعلومات الشفافة، وإخضاع المسؤولين للمساءلة، وإرساء نظام قانوني مستقل. بيد أن تلك الأمور تمثل لبنات نظام سياسي يختلف اختلافاً كلياً عن النظام القائم في الصين اليوم. ولا يوجد حتى الآن الكثير مما يوحي بأن قادة الصين سيجازفون بسلطة الحزب الشيوعي من خلال اتخاذ مسار بيئي جديد، وإلى أن يبدي الحزب استعداداً للقيام بمثل تلك الإصلاحات، فإنه سيفتقر إلى الموارد اللازمة لبلوغ آماله البيئية الطامحة ولتسيير اقتصاد يشهد نمواً، ولكنه يعاني في الوقت ذاته، مشكلاتٍ بيئية يمكن إدارتها.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى - والحال كذلك - إيجاد سبل أكثر ذكاء للتعاون بهدف دعم جهود الصين في مجال حماية البيئة، وعلى الولايات المتحدة - قبل كل شيء - أن تضع مجموعة متسقة ومحدودة الأولويات؛ ذلك أن الصين بلد تفوق احتياجاته الهائلة إمكانياته المحدودة بكثير؛ وهذا يعني أن إطلاق مبادرة واحدة أو مبادرتين اثنتين من المبادرات المهمة خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة سيعود بفائدة أكبر من تلك التي ستدرها مجموعة كبيرة من المشروعات التي تفتقر إلى التنسيق فيما بينها. ويمكن أن تركز تلك الجهود على قضايا محددة؛ مثل: تغير المناخ، أو التجارة غير المشروعة في الأخشاب؛ أو على التغييرات المؤسسية؛ مثل: تعزيز النظام القانوني إزاء ما يتعلق بجهود حماية البيئة، أو على إجراء إصلاحات واسعة النطاق؛ مثل: الارتقاء بكفاءة الطاقة في الاقتصاد الصيني بمختلف قطاعاته. وتمثل الإدارة الأمريكية أحد العوامل

الأساسية الأخرى التي تؤثر في قيام شراكة أمريكية – صينية فعالة؛ فعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية والأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، غالباً ما تكون هي الرائدة في مجال السياسات البيئية والابتكارات التكنولوجية؛ لذا فإن الحكومة الأمريكية نفسها لا تعد في طليعة الحكومات المهتمة بالعوامل والمؤثرات البيئية الرئيسية. ومن دون أن تطور الولايات المتحدة سياساتها وممارساتها بشأن قضايا؛ مثل: تغير المناخ، والتجارة غير المشروعة في الأخشاب، وكفاءة الطاقة، فلن يصبح لديها القدر الكافي من المصداقية والتأثير لدفع الصين في هذا الاتجاه.

وستستمر الصين – هي أيضاً – من دون شك، في منح الحصول السهل على المساعدات المالية والتكنولوجية الأولوية. بيد أن منحها تلك المساعدات يعني المضي في المسار الخاطئ؛ فمع التسليم بأهمية الجهود المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومن بينها المشروع الذي أُعلن عنه مؤخراً لاحتجاز غاز الميثان من 15 منجماً للفحم في الصين، فإن التغييرات النظامية اللازمة لوضع الصين على مسار بيئي جديد تتطلب إجراء إصلاحات جذرية. وتبدو إحدى السبل لتحقيق ذلك ممثلة بالارتقاء بكفاءة الطاقة في المصانع والمباني الصينية؛ لتتماشى والمعايير العالمية؛ وهذا أمر سيحقق هو ذاته مكاسب هائلة. ويمكن المنظمات غير الحكومية الدولية والصينية، ومكاتب حماية البيئة الصينية، والشركات المتعددة الجنسيات أن تُقوِّم المصانع الصينية وتصنفها، بناء على مدى تماشي العمليات التصنيعية ومعايير التشييد لديها ومجموعة من أهداف كفاءة الطاقة. ويمكن – بعدئذٍ – إطْلاع الرأي العام على تلك النتائج (والعوامل التي حددتها)، عن طريق الإنترنت والصحف، ومدّ المصانع التي يقل أداؤها عن المستوى المطلوب، بالوسائل الكفيلة بتحسين ممارساتها.

ويتضمن برنامج رائد في مقاطعة جوانجدونج Guangdong، برعاية القنصلية الأمريكية في هونج كونج، مثل تلك الآلية؛ فالمصانع التي تطلب إجراء تقويم لكفاءة الطاقة لديها تصبح مؤهلة للاقتراض من المصارف المشاركة لتمويل عمليات تحسين الكفاءة لديها على أن تقوم بإعادة تلك القروض بمرور الوقت، من المدخرات التي ستحققها بفضل استخدام قدر أقل من المواد، أو ترشيد الطاقة المستهلكة. وتوجد حاجة

إلى تشجيع مثل تلك البرامج وتعزيزها من خلال مطالبة الشركات المتعددة الجنسيات التي تقع في الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل مع المصانع المشاركة - على سبيل المثال - بمكافأة المصانع التي تحقق المستويات المرجوة، أو تتفوق عليها (من خلال زيادة "الطلبيات" إلى تلك المصانع)، وبمعاقبة المخالف منها (من خلال تقليص تلك الطلبيات). ويمكن كذلك أن تقوم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في الصين، بالإعلان عن أسماء المصانع التي ترفض التعاون. وستكون مزيات تلك المبادرات ممثلة بالعمل ضمن واقع نظام الصين في مجال حماية البيئة؛ من خلال منح الحوافز والمثبطات؛ لتشجيع المصانع على الامتثال؛ وهو ما سيساعد على تقوية دور الأطراف الرئيسية؛ مثل: المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومكاتب الحماية البيئية المحلية، وعلى جعل أطراف جديدة؛ مثل المصارف الصينية مشتركة. وبرغم أنه من المحتمل - كما هي الحال بالنسبة إلى برنامج المعلومات البيئية Greenwatch - أن يعارض تلك الجهود أصحاب المصانع والمسؤولون المحليون غير المعتادين على الشفافية، فإن الكثير منهم قد يصبح أكثر استعداداً للمكاشفة العامة، إذا ما تم إقناعهم بأن المشاركة الكاملة ستؤدي إلى زيادة حجم مبيعاتهم للشركات المتعددة الجنسيات، وإلى نمو الاقتصادات المحلية.

إن الكثير من الأعباء والفرص الماثلة أمام الصين لإحداث تغييرات جذرية في أساليبها للتوفيق بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية - بطبيعة الحال - يقع على عاتق الحكومة الصينية ذاتها؛ فمهما بلغ حجم المساعدات الدولية، فلن يكون كافياً لإحداث تحول في الوضع البيئي المحلي في الصين أو في إسهامها في التحديات البيئية العالمية. ولن يتأتّى التغيير الحقيقي إلا من خلال وجود قيادة مركزية قوية، وإرساء نظام للحوافز يساعد المسؤولين المحليين والشعب الصيني كله على تبني مشروع حماية البيئة. وينطوي ذلك في بعض الأحيان، على اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة.

تُعَد التحسينات على كفاءة الطاقة من النوع الذي يرتئيه برنامج مقاطعة جوانجدونج، من الإصلاحات السهلة التنفيذ؛ إذ إنها تنطوي على مكاسب اقتصادية وبيئية في آنٍ واحد، ولكن سيكون من الأصعب تنفيذ إصلاحات مكلفة اقتصادياً (كتلك التي تؤدي إلى زيادة تكلفة التصنيع لتشجيع المحافظة على الطاقة وإعادة التصنيع، وكذلك تلك

التي تُفرَض بموجبها غرامات مرتفعة على الملوِّثين)، أو ربما لا تلقى استحساناً على المستوى الشعبي؛ (كتلك التي تؤدي إلى زيادة أسعار المياه)، أو قد تقوض سلطة الحزب الشيوعي؛ (كتلك التي تؤدي إلى حرية وسائل الإعلام، أو التي تطلق العنان للمجتمع المدني). بيد أن مثل تلك التدابير هي أيضاً ضرورية، ولا بد من موازنة تكاليفها المقدمة مقابل التكاليف الطويلة الأجل على النمو الاقتصادي، والصحة العامة والاستقرار الاجتماعي، وهي ما سيؤدي إليها استمرار الحكومة الصينية في التقاعس. إن على الحكومة أن تضمن خضوع المسؤولين المحليين لقدر أكبر من المساءلة، من خلال زيادة نطاق الإشراف الشعبي، ورفع مستوى الشفافية عبر وسائل الإعلام وغير ذلك من القنوات، وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية للنظام القانوني.

لقد أثبت قادة الصين في الماضي قدرتهم على تحقيق إصلاحات جريئة؛ ذلك أنه قبل عقدين ونصف، قام دينج زياوبنج Deng Xiaoping ومؤيدوه بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطامحة على الرغم من المقاومة السياسية العنيدة، وأطلقوا بذلك المعجزة الاقتصادية الحالية. وتحتاج الصين - كيما يتسنى لها المضي في مسارها الباهر - إلى قادة ذوي رؤية لإطلاق مجموعة من المبادرات الاقتصادية والسياسية الجديدة التي من شأنها إحداث تحول في الأسلوب الذي تدير به الصين أعمالها. إن الصين من دون اتخاذ تلك الإجراءات، لن تعود إلى أن تتبوأ مكانة عالمية بارزة في القرن الحادي والعشرين، وإنما ستشهد - بدلاً من ذلك - ركوداً أو انكماشاً اقتصاديين يعودان أساساً إلى أن القادة يدركون التحديات الماثلة أمامهم، ولكن ليست لديهم الرغبة لعمل اللازم لتجاوز تلك التحديات.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشكلات القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فايتفلد ويوزيف يانينج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشروعات النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار باريناس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 – 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	ترنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35. دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36. استقرار عالم القطب الواحد	ولیم وولفورث
37. النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39. برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41. الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43. مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44. نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45. انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46. ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47. القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48. إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49. إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50. الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تسارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

67.	نهوض الهند	جورش اران داس مي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
71.	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
72.	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
73.	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
74.	الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
75.	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم :

المؤسسة :

العنوان :

ص.ب : المدينة :

الرمز البريدي :

الدولة :

هاتف : فاكس :

البريد الإلكتروني :

بدء الاشتراك: (من العدد: إلى العدد:

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 978-9948-00-975-7

